المجتمع الفلسطيني في القدس بين سيناريوهين: الصمود والاندماج

مازن الجعبري

باحث في جمعية الدراسات العربية

القدس

تموز,2020

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير للدكتور يحي حجازي على المراجعة العلمية والدكتورة إيناس ألعبادي على التدقيق اللغوي والزميل احمد حسين على العمل الميداني.

عن الباحث مازن الجعبري



مازن الجعبري من مواليد القدس عام 1960، وحاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة بيرزيت، وهو مدير دائرة تنمية الشباب في جمعية الدراسات العربية في القدس، وعضو مجلس الأمناء في العديد من المؤسسات الأهلية.

صدر له مجموعة من الدراسات والأبحاث ***" مراجعة قطاع الشباب في القدس عام 2002، وكيفية البحث عن عمل 2004 والانتهاكات الإسرائيلية المرتكبة بحق المؤسسات المقدسية وإغلاق بيت الشرق 2013, وواقع عمالة الأطفال في القدس 2014، " الوصاية على المسجد الأقصى في ظل إدارة الاتفاقيات" 2017,***

وشارك في العديد من الدراسات والأبحاث، وهو أيضاً ناشط إجماعي وسياسي في القدس.

المجتمع الفلسطيني في القدس بين سيناريوهين: الصمود والاندماج

مقدمة

المجتمع المقدسي على مفترق مفصلي، بين الحفاظ على هويته السياسية والثقافية وبين الاندماج في النظام الإسرائيلي. كم هائل من المتغيرات الجيوسياسية والاجتماعية والاقتصادية في القدس. والسؤال، أين نقف من هذا التغيير؟ خاصة الجيل الشاب في مجتمعنا، وما هي القوى الكامنة لدينا؟ وما حجم نقاط الضعف في البنية المجتمعية؟ وهل نحن بصدد الدخول على نموذج جديد يشبه المدن المختلطة في فلسطين كيافا وعكا وحيفا؟ أم لا يزال فينا زخم من الصمود والثبات والتمسك بهويتنا الثقافية والإنسانية.؟

إن المؤسسات الأهلية في القدس أمام واقع وتحديات جديدة، بين الحفاظ على استقلاليتها أو الرضوخ للشروط والإجراءات الإسرائيلية، وبين تحديد أولوياتها السياسية والبرامجية أو القبول بشروط التمويل السياسية المتنكرة لحقوق الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع، كما أن المؤسسات الفلسطينية أمام خيار التعافي والاستمرارية في عطائها أو الإذعان للفساد والترهل الإداري.

والسؤال أين نقف حالياً؟ خاصة المؤسسات الفلسطينية المخترقة من الشبكة العنكبوتية الإسرائيلية في مختلف القطاعات: التعليم والصحة و التجارة الداخلية و المواصلات والنقابات العمالية. وهل ما زال هناك متسع من الفضاء والقدرة للإفلات من قبضة الأسرلة؟ أم أن خيار الاندماج والاستفادة من منظومة الاحتلال ستحافظ على وجودنا في القدس وخاصة القطاعات الحيوية مثل الصحة والمواصلات والبنية التحتية.

تحاول هذه الورقة المفاهيمية وصف واقع المجتمع الفلسطيني في القدس، والمدى الذي نجح او فشل فيه الاسرائيليون من إضعاف البنية للمجتمع المقدسي، وما هي السيناريوهات المفترضة لتوجهات المجتمع المستقبلية، وتأثير كل ذلك على البقاء الفلسطيني في القدس.

نظرية إستراتيجية الهوية واستراتيجيات التثاقف

هناك العديد من الدراسات التي تفسر ديناميات الهوية والاندماج الاجتماعي، ولكننا سنركز في هذه الورقة على نظرية واستراتيجيات التثاقف لجون بيري[1] والتي نعتقد انها تقدم تفسيراً نظرياً للتكيفات النفسية والاجتماعية بين مجتمعين وثقافتين، الأول مسيطر(مُحتل)والثاني تحت الاحتلال.

1 -مفهوم المثاقفة Acculturation

ركزت هذه النظرية على المهاجرين الذين يصلون الى مجتمعات جديدة وعادة يلجأون إلى إستراتيجيات تثاقفية تتحدد بمستويين:

أولا: المستوى النفسي المتعلق بالتحديات والصعوبات والمشاكل النفسية التي يمر بها المهاجر في المجتمع الجديد.

ثانيا: المستوى الموقفي Attitude،ويعتبر من أهم المستويات الذي تدفع الفرد لتحديد توجهاته بناءاً على موقفه من ثقافته الأم وموقفه من ثقافة المجتمع الآخر المسيطر.

لذلك مصطلح المثاقفة له معان متعددة وقد تم تداوله بين العديد من الانثروبولوجيين، وعلماء الاجتماع وعلماء النفس، ويهدف الى محاولة فهم العلاقة المتبادلة بين كيانات ثقافية متنوعة، وكيفية تبادل التأثير والتأثر الثقافي خاصة بين مجموعة مسيطرة ومهيمنة تسعى الى تصدير ثقافتها المتفوقة وقيمها الى المجموعة الأخرى، التي عادة ما تكون ضعيفة وتابعة للمجموعة الأولى. لذلك تشير المثاقفة "الى العمليات والآليات التي بمفعولها تتأثر جماعة بشرية معينة وتتكيف جزئياً او كليا مع مكونات ثقافة جماعة بشرية اخرى هي في اتصال معها"[2].

2 -استراتيجيات التثاقف.

يلجأ الافراد حسب نظرية جون بيري الى استراتيجيات هوياتية مختلفة في أثناء عملية التثاقف، وذلك يعود بشكل اساسي الى موقفه من ثقافة مجتمعه الاصلي والى موقفه من ثقافة المجتمع المُسيطر، ويتحدد هذا الموقف من خلال متغيرين:

أولا: الرغبة بالحفاظ على الهوية الثقافية الاصلية.

ثانيا: الرغبة بالاختلاط مع المجتمع المُسيطر وتبني ثقافته وقيمه.

أما الموقف من العمليات والاليات والتفاعلات الثقافية، فإنها تتم عبر اربع إستراتيجيات حسب جون بيري

الاولى: الانغلاق (الانعزال) اي القرار بالحفاظ على الهوية الأصلية وعدم الاندماج بتاتا مع ثقافة الاخر.

الثانية: الاندماج(المشاركة) وتعني الحفاظ على الهوية الأصلية، وفي الوقت نفسه التواصل مع المجتمع المُسيطر وتبني خصائصه الثقافية (اي التوفيق بين الثقافتين)

---

1 Berry.Sam(p.291-326)

2 R.redfield, R. linton, M.et Herskovits, memorandum on the study of acculturation, (American Anthropologist:1936), P149

الثالثة: الابتلاع الكامل(التماهي) وذلك بالتخلي عن الثقافة والهوية الأصلية لصالح ثقافة المجتمع المُسيطر.
الرابعة: التهميش(ثانوي) وهي التخلي عن الثقافة "الأم" وبنفس الوقت عدم الاندماج او التعاطي مع المجتمع المٌسيطِر.

ولكن في الحالة الفلسطينية في القدس، يظل السؤال هل ما زال سيناريو استراتيجية المقاومة والصمود متاحا وممكناً من اجل الحفاظ على الهوية والثقافة الفلسطينية؟

تطورات السياسة الاسرائيلية في القدس

إن الاستراتيجيات والاهداف الاسرائيلية في القدس لم تتغير منذ نشوء المشروع الصهيوني وقيام الدولة اسرائيلية عام 1948 واحتلال باقي فلسطين بما فيها الجزء الشرقي من المدينة عام 1967 وهو تحويل المكان من مدينة عربية الى مدينة يهودية، لتكون قلباً وعاصمة للشعب اليهودي في فلسطين. ولكن الإسرائيليين، وفي سياق استراتيجية طويلة الأمد، تميزت بالثبات والتواصل، والاستمرارية، مع التغيير من سياستها واجراءاتها وفقا للسياسة الدولية وبصراعها مع الفلسطينيين ولكنها حافظت على تغيير الطابع العربي للمدينة من خلال الاستمرار في الاستيطان والاستيلاء على منازل الفلسطينيين في القدس، وتغيير البنية التحتية خاصة في شطري المدينة المقسمة، ومصادرة الأراضي، وتقييد عملية البناء للفلسطينيين، وعزل القدس عن الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن استراتيجية ثابتة لم تتوقف منذ عام 1948.

أما بعد توقيع اتفاق اوسلو عام 1993 فقد ادخلت تغييرات كبيرة في القدس، كعزل المدينة بشكل كامل لقطع اي تواصل جغرافي وانساني بين سكان المدينة المقدسيين وأهلهم الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما عملت على منع اي نشاط وتدخل للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير في القدس، وأغلقت عشرات المؤسسات مثل بيت الشرق، والغرفة التجارية، وتدريجيا انتقلت للتدخل في تغيير البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية للمدينة، والتي شملت السيطرة على القطاع الصحي والمواصلات، وتدرجت في تغيير منهاج التعليم الفلسطينية الى إسرائيلية، في خطة متسارعة رصدت لها ملايين الشواكل، للسيطرة بشكل كامل على التعليم خلال الاعوام القادمة وإضعاف اي بنية فلسطينية في القدس مثل النقابات والتعليم العالي الفلسطيني.

وأما الفترة التي تلت عام 2015 وما صاحبها من هبات فلسطينية متواصلة في القدس، بدأت حكومة الاحتلال باستخدام سياسة القبضة الحديدية في القدس، بتكثيف الاعتقالات، وهدم المنازل، وابعاد الفلسطينيين، ومنع النشاطات الفلسطينية في القدس، بما فيها الانشطة الرياضية، والفنية والاجتماعية، وبالتوازي مع ذلك، وعلى اثر الشعور بفقدان السيطرة، وبهدف فرض السيادة على المدينة، رصدت اسرائيل ملايين الشواكل لفرض الاسرلة على المدينة تحت سياسة الاحتواء للفلسطينيين.

وفي محاولة لإيهام المقدسيين بتحسين مستوى المعيشة لديهم، تم زيادة وتوسيع المراكز الجماهيرية. ومكاتب الشؤون الاجتماعية، وادخلت الشرطة الجماهيرية، وزادت الخدمة المدنية، وفتحت المجال للطلبة الفلسطينيين للدراسة في الجامعات والكليات الإسرائيلية، بالإضافة إلى فتح عشرات المراكز والمعاهد الإسرائيلية، وضاعفت الاستيلاء على المنازل الفلسطينية، وواصلت اقتحاماتها بشكل مكثف في المسجد

الأقصى، فأنهت الوصاية الهاشمية، وتعمل على تقليص صلاحية الاوقاف الاردنية بهدف السيطرة على المسجد الاقصى وتقسيمه وفرض السيادة الاسرائيلية على المكان.

ووصولاً إلى اعتراف الرئيس الأمريكي بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال بتاريخ 2017/12/6 ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس بتاريخ 2018/5/14 دفع الحكومة الإسرائيلية لوضع خطط وميزانيات لتهويد المدينة بشكل مكثف وعلني، بالتركيز على مشاريع ضخمة مثل اعتماد القطار الهوائي بالقرب من المسجد الأقصى، والحدائق التوراتية في سلوان ومد سكة الحديد من تل ابيب الى البلدة القديمة، واغلاق مديرية التربية والتعليم في القدس، ومنع اي نشاط فلسطيني رسمي اوغير رسمي في القدس، وبناء الاف الوحدات الاستيطانية في القدس، ومشاريع ضخمة في البنية التحتية لربط المستوطنات البعيدة عن مدينة القدس، ومحو الخط الاخضر الفاصل بين القدس الشرقية والغربية وزيادة الضغط الشرطي والامني على المسجد الاقصى ومضاعفة عدد المقتحمين الصهاينة للمكان واستمرار اسرائيل تجنيد سياساتها وبرامجها مستفيدة من اعتراف دول العالم بان القدس عاصمتها.

ومع بداية العام بإعلان خطة السلام الامريكية المعروفة باسم صفقة القرن بتاريخ 2020/1/28 عكس الاستراتيجيات والنوايا الاسرائيلية والامريكية من موضوع القدس ولم يأت بجديد على الفلسطينيين، فيما يخص القدس سوى النية لاخراج 50% من حملة هوية القدس، ومصادرة حقهم في الإقامة، وهم يقطنون حاليا خارج حدود بلدية الاحتلال، وخارج الجدار العنصري من حقوق الإقامة في القدس والسماح لاسرائيل بالسيطرة على المسجد الأقصى واستبعاد أي دور للأردن في الأماكن المقدسة وفق معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية عام 1994.

تذييل القطاعات الفلسطينية في القدس

إستطاعت حكومة الاحتلال ومؤسساتها من اخضاع القطاعات الفلسطينية كليا أو جزئيا لسيطرتها، وتمت التبعية بفعل الاجراءات والقوانين الاسرائيلية المفروضة على المدينة، وضعف قدرة القطاعات الفلسطينية على الصمود خاصة في قطاع المواصلات والصحة وحاليا في قطاع التعليم او بفعل عوامل داخلية لها علاقة بالارادة والسياسة الفلسطينية في القدس بسبب التزامها بالاتفاقات الموقعة مع اسرائيل وفقدان الارادة السياسية لمواجهة الاحتلال في القدس.

سوف نستعرض باختصار ما تعرضت له هذه القطاعات الحيوية من افراغ وطنيتها وبالتالي تبعيتها لعجلة الاحتلال الاسرائيلي في المدينة بطريقة تخدم سياق تقديم الورقة البحثية وللدلالة على اهداف البحث:

قطاع التعليم :

يعتبر من اهم القطاعات الاستراتيجية الفلسطينية في القدس لما يحتويه من معاني تربوية اجتماعية وثقافية، يرتبط بشكل مباشر بصقل وبناء وعي وشخصية أجيال كاملة من الفلسطينيين، وتنشأتهم على الانتماء لوطنهم وقضيتهم، وهو القطاع الذي ساهم بشكل كبير في النضال الفلسطيني الطويل والمستمر مع هذا الاستيطان ألاحتلالي، والقدس لها رمزيه ووزن في هذا النضال لانها تمثل قلب ووجهة الشعب الفلسطيني والصراع عليها على الوجود والهوية السياسية.

إن اسرائيل وبحكم تجربتها الاستعمارية على الاراضي الفلسطينية عام 1948 وبعد احتلالها باقي فلسطين في عام 1967 حاولت تطبيق نفس السياسة على التعليم في القدس، عام (1968-1969) عملت اسرائيل بعزيمة للسيطرة على التعليم في القدس ولكن بسبب صمود ورفض الفلسطينيين تراجعت عن هذا الاجراء ولكنها أبقت تدخلاتها بخطوات لا تحدث ردود فعل عند الفلسطينيين وعادت بقوة الى هذه الممارسة بشكل كبير عام 2010 عندما قامت بحذف مواد وتغيير في المنهاج الفلسطيني المطبق في مدارسها بكل ما يتعلق بقضايا فلسطينية وطنية وهي تسيطر بشكل مباشر على 42% من قطاع التعليم في القدس(82 مدرسة أهلية تتلقى الدعم من البلدية ما عدا 12 مدرسة)[3] وثانيا تجنيد المدارس الخاصة من خلال تقديم المساعدات المالية التي تتجاوز 40 مليون دولار سنويا[4] وهذا القطاع يمثل ما نسبته 40% من قطاع التعليم، وعلى اثر تسلم "نفتالي بينيت"المستوطن المتطرف لوزارة التربية والتعليم(2015-2019) أعلن عن اجراءات جديدة تتضمن ادخال المنهاج الاسرائيلي على المدارس الفلسطينية وبناء عشرات المدارس الجديدة وفتح المئات من الروضات وزيادة الميزانيات بقرار الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 2018/5/13[5] بمبلغ 445 مليون شيكل وتم الاعلان عن خطة لمدة خمس سنوات تستهدف سيطرة اسرائيل على التعليم ورفع نسبة الطلاب الذين يدرسون المنهاج الاسرائيلي.

لم تكتف حكومة الاحتلال بذلك بل فتحت عشرات المعاهد التعليمية واعترفت بالتوجيهي (الثانوية العامة الفلسطينية)، لاستيعاب مئات الطلاب الفلسطينيين، واتاحت المجال أمامهم للتعلم مع إعفاءات من الأقساط، بالإضافة إلى حوافز أخرى، كما وسعت دائرة ادخال الطلاب في عشرات معاهد التعليم العالي والمتوسط بما فيه مراكز التأهيل للمعلمين وعدد من مراكز تعليم اللغة العبرية وربط العديد من شهادات هذه المراكز بالوزارات الاسرائيلية مثل العمل والاقتصاد وربط التعليم بالخدمة المدنية والخدمات البلدية.

أن قرار إسرائيل إغلاق مكتب مديرية التربية والتعليم التي تعمل تحت رعاية دائرة الأوقاف الإسلامية بتاريخ 20/11/2019 كان مفاجئاً، وغير متوقع، وذلك لأننا نقلل بطبيعتنا من الإجراءات الإسرائيلية التي تتم خلال فترة طويلة ولان ما يميز عملنا هو ردة الفعل ومحاولة التأقلم واحتواء أثار النشاطات الإسرائيلية العدائية، ولكن سياسيا يمكن تفسير الإجراء الإسرائيلي انه بداية لمرحلة جديدة من التعامل مع موضوع التعليم الفلسطيني وإخضاعه كليا للإدارة والسياسة الإسرائيلية، كما ان صفقة السلام الأمريكية وفرت الشرعية لإسرائيل فيما يتعلق بالقدس، وكان الإغلاق ضربة لرعاية الأوقاف الأردنية لمديرية التربية والتعليم في القدس، وللأسف تم القبول بذلك فلسطينيا وأردنيا.

---

[3] القيق,زيد. (2018, 28 نيسان).سياسات ووسائل إدارة المعارف والبلدية الإسرائيلية أسرلة قطاع التعليم في القدس المحتلة. مقالة لرسالة الدكتوراه

[4] حجازي, يحيى(2016, 6 تشرين الأول).التعليم في القدس: ما بين كان غير منظم ونزاع على الهوية. تقرير للمجتمع الأهلي في القدس.

5تايمز اوف اسرائيل(2018, 19 أب). تدفق ضخم للتمويل لن ينقذ مدارس القدس الشرقية من الأزمة. استرجعت في تاريخ 2 حزيران, 2020 من

http://ar.timesofisrael.com

القطاع الصحي:

تشكل المستشفيات الفلسطينية الركن الاساسي للقطاع الصحي في القدس، ولكن إسرائيل تسيطر على هذا القطاع بشكل كبير، فالتأمين الصحي الاسرائيلي أصبح إلزاميا لكل سكان القدس منذ عام 1995 الذين تعتبرهم حكومة الاحتلال مقيمين في دولة اسرائيل.

فالقطاع الصحي في القدس، والمتمثل في 6 مستشفيات أصبح معتمدا أكثر على التأمين الصحي الإسرائيلي أو التحويلات التي تتم عبر وزارة الصحة الفلسطينية، مثلا مستشفى المطلع 91%[6] من ميزانيته تعتمد على التحويلات من وزارة الصحة الفلسطينية ومستشفى المقاصد 65% تقريبا بينما المستشفى الفرنساوي والهلال الاحمر اكثر من 90% من ميزانيته تعتمد على التحويلات من صناديق المرضى الإسرائيلية، علماً بان أكثر من 80% من الموظفين في المشافي بحاجة الى تصاريح للدخول الى القدس، بالإضافة إلى ارتباطها بشكل وثيق مع متطلبات الصحة الاسرائيلية بما فيها الانظمة والتراخيص بما فيها العديد من الصعوبات في هذا المجال.

القطاع الصحي في القدس هش وضعيف، يعاني من ازمات مالية متتالية لعدم انتظام التحويلات المالية من وزارة المالية الفلسطينية، التي تقدر بملايين الشواكل سنويا، مما خلق عجزاً مالياً جعل المستشفيات تعتمد اكثر على الدين من البنوك، وبعض المستشفيات تتلقى الدعم من وزارة الصحة الإسرائيلية، او الاتحاد الاوروبي بمعدل 15 مليون دولار سنويا، بتاريخ 10\9\2018 قرر الرئيس الامريكي ترامب وقف المساعدات المالية المخصصة لدعم المستشفيات وقيمتها 25 مليون دولار امريكي[7] مما أدى الى تفاقم الازمة المالية وزيادة العجز المالي في المستشفيات.

ولا نغفل أن القطاع الصحي الفلسطيني في القدس يعاني من الازمات المالية، والترهل الاداري والبشري، بالاضافة الى اعتماده أكثر على النظام الصحي الإسرائيلي، وان كان ما زال يستقبل الالاف من المرضى الفلسطينيين من مناطق الضفة والقدس الا ان ذلك وضعه في ازمات وعجز مالي دائم مما دفعه للاقتراض من البنوك ومديونية مرتفعة للشركات التي تقدم الخدمات والمواد الطبية والغذائية للمستشفيات.

قطاع المواصلات:

القدس كانت قبل الانتفاضة الاولى مركز أغلب السفريات العمومية الى جميع مناطق الضفة الغربية وغزة ولكن على أثر إجراءات الاحتلال بتقييد الحركة الى القدس واغلاقها بشكل كامل بعد توقيع اتفاقية اوسلو عمدت سلطات الاحتلال الى تقليص عمل الشركات الفلسطينية في القدس ولكن أبقت شركات الباصات المرخصة في القدس على اغلب خطوط الاحياء العربية وتدريجا بسبب التراخيص والحاجة المالية تم ربط شركات المواصلات في القدس مع وزارة المواصلات الاسرائيلية.

---

[6] أسمى الامام, د.عزت أيوب, مراجعة قطاع الصحة, مشروع الدراسات القطاعية, جمعية الدراسات العربية, 2002

7الجزيرة نت,(2018, 9 تشرين الأول). مستشفيات القدس: وقف واشنطن مساعداتها "كارثي".استرجعت بتاريخ 1 حزيران, 2020 من

إستطاعت السلطات الإسرائيلية السيطرة والحاق هذا القطاع بقوانينها وانظمتها وقامت بترتيب وضع الشركات الفلسطينية العاملة مثل تغيير مسارات الباصات بحيث تتوافق مع باصات شركة ايغد وكذلك تنظيم الارقام للخطوط ، وفتح المجال امام الشركات للحصول على مساعدات من وزارة الاتصالات الإسرائيلية، وتسهيلات من البنوك الإسرائيلية، ويتوقع أن يتم تغيير طرق الباصات حسب الخطوط والمسارات وكذلك دمج شركات الباصات تحت مسمى "شركة الباصات الموحدة" وتوحيد الزي الموحد والتذكرة الذكية. ويعد هذا القطاع مثالاً على ما ستؤول اليه اوضاع القطاعات الفلسطينية المختلفة في القدس، فهذا القطاع الحيوي الذي يمثل شريان القدس لباقي المدن تعرض للتهميش والابتلاع، ومن المتوقع ان يتقلص التدخل الفلسطيني فيه بفعل التدخلات الإسرائيلية، وعوامل السوق والفرق في الخدمات والاستعدادية عند الجانب الأخر.

القطاعات الأخرى:

الحديث عن باقي القطاعات مشابه بالوصف لما تطرقنا اليه سابقا، وخاصة قطاع الاسكان والبنية التحتية الذي خظع منذ البداية للاعتبارات الامنية السياسية عند سلطة الاحتلال، وهي تسيطر عليه تماما اداريا وقانونيا والذي يعاني من ازمة في السكن وارتفاع تكاليف الشقق، وعدم توفر مشاريع التخطيط، ومشكلة تنظيم وتسجيل الأراضي، ومصادرة المساحات في القدس، بالاضافة الى وجود عوامل داخلية، مثل عدم توفر التمويل للبناء، وانقسام جمعية الاسكان لاسباب سياسية داخلية، بالاضافة الى عدم وجود حاضنة مالية لشراء الشقق عند العائلات المتوسطة والشابة وارتفاع جنوني للشقيق لطمع رجال الاعمال الفلسطينيين، وأيضا اعمال الترميم خاصة في البلدة القديمة، رغم مواصلة الترميم من عدد المؤسسات المحلية والدولية الا ان هذا الحيز ما زال اسير البيروقراطية والاعتبارات الخاصة وانعدام التنسيق بين المؤسسات العاملة وعدم توفر الشروط المعمارية والمهنية عند بعض المؤسسات وعدم توفر دراسات الجدوى والتغذية الراجعة وعدم توفر القوى البشرية المدربة للابنية القديمة.

يعد قطاع السياحة عماد القطاع الخدماتي في القدس، الا انه ما زال ضعيفا ولا يستطيع المنافسة، وان كان يحتكر السياحة الاسلامية إلا أن مساهمتها لا تزيد عن 12%(65-70 مليون شيكل لعام 2019)[8] من دخل السياحة في القدس, ويعود ذلك إلى العديد من العوامل ولكن هذا القطاع مرتبط بوزارة السياحة الاسرائيلية قانونيا ويسفيد من الدعم المالي والخدماتي للبنوك الاسرائيلية.

سمحت السلطات الإسرائيلية مؤخراً بفتح فروع للبنوك العاملة في مناطق السلطة الفلسطينية في القدس(داخل الجدار العنصري) بمنطقة الضاحية(شمال القدس) وهي مصنفة منطقة سي، وهذا مؤشر على مدى التنسيق وتبادل الفائدة بين الجانبين وزيادة توثيق العلاقات خاصة مع طبقة الكمبرادور الفلسطينية والتي تعمل في القدس وفقا للقوانين والاجراءات الاسرائيلية، وغير معروف حتى الان مدى مساهمة البنوك المذكورة في انعاش الحركة التجارية والاستثمارية في مركز مدينة القدس التي تعاني من اجل البقاء وتواجه خطر الاغلاق في ظل الحصار ونفاذ الامكانيات التجارية والمالية.

أما شركة كهرباء القدس، اقدم الشركات الفلسطينية في القدس، والتي تشغل مئات المقدسيين، وتمتد الى الضفة الغربية، فتشتري الكهرباء من السلطات الإسرائيلية، وتبيعها لمشتركيها، فهي تقوم بدور الوسيط، مما

[8] المصدر :جمعية السياحة الوافدة في الأراضي المقدسة.

جعلها عُرضة للهزات، بسبب الديون المتراكمة على السلطة الفلسطينية وسرقة التيار الكهربائي، وتعرض خدماتها للانقطاع المستمر من المصدر الإسرائيلي، مما يعرض وجودها للخطر وعدم قدرتها على تطوير خدماتها في مجال الطاقة والاتصالات الضوئية مما يجعلها منافسة للشركات الفلسطينية المحتكرة للسوق الفلسطيني.

اما الاقتصاد الفلسطيني في القدس فعماده السياحة والمبيعات بالمفرق، ويصارع للبقاء تحت نير التحديات المفروضة عليه وخاصة الاجراءات الإسرائيلية، والمناخ الاستثماري الضعيف وتدني حجم الاستثمار، وتسرب راسمال الى خارج القدس، ويشكل العمل في المناطق الإسرائيلية المصدر الرئيسي للدخل، بما نسبته 54%[9], يليها مخصصات التأمين الوطني الإسرائيلي التي تمثل 21% من مصادر الدخل, ومن ثم الرواتب والأجور من القطاع الخاص وتبلغ نسبتها 13% .

في الوقت الحاضر هناك سيطرة إسرائيلية على شبكات المياه والشوارع والكهرباء، وتقوم بعملية تطوير شاملة خاصة في الجزء الشرقي من المدينة، الامر الذي يجعل الفلسطيني في حيرة من امره فهو يرى الاحتلال يوفر الخدمات للفلسطينيين، مقابل عدم قدرتهم على السيطرة على ما يملكون.

أخيرا خلال العشرين العام الأخيرة تم إعداد مجموع من الدراسات القطاعية في القدس:

- إستراتيجية القطاعات المتعددة للقدس الشرقية 2003.
- وخطة التنمية القطاعية الإستراتيجية 2006.
- التنمية في القدس الشرقية وخطة التنمية الإستراتيجية القطاعية 2011-2013.
- الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس 2018-2022.

كل الدراسات السابقة كانت بتمويل أجنبي وتهدف إلى تحديد أولويات القدس من خلال مشاريع لم ينفذ منها أكثر من 10% وبالتالي الفلسطينيين لم يكن لهم أي رؤية سياسية شمولية في القدس، "بينما تخطط إسرائيل لعام 2050، فإن "تصور" السلطة الفلسطينية للقدس يعود إلى عام 2010 حين نشرت الخطة الإستراتيجية للتنمية متعددة القطاعات بالقدس الشرقية للأعوام 2011-2013. أمّا خطة التنمية الوطنية الحالية لعامي 2014-2016 الصادرة من السلطة الفلسطينية فترجع ببساطة إلى خطة عام 2010. وفي حين تتحدث القيادة الفلسطينية عن القدس الشرقية، التي احتلتها إسرائيل وضمتها بشكل غير قانوني سنة 1967، باعتبارها عاصمة دولة فلسطين ومنطقة تنمية ذات أولوية، فإن 0.44% فقط من ميزانية السلطة الفلسطينية لعام 2015 قد خُصِّصت لوزارة شؤون القدس ومحافظة القدس" (نور عرفة، 2016، شبكة السياسات الفلسطينية).

المؤسسات الاهلية في القدس

لعل قطاع المؤسسات الاهلية من اهم القطاعات الفلسطينية في القدس التي قدمت وما زالت تقدم العديد من الخدمات للسكان الفلسطينيين في كافة المجالات الصحية والقانونية والخدماتية والاقتصادية، بالاضافة الى

[9] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية-ماس.2017 .(تشخيص الموارد الاقتصادية المحلية).(ص39). فلسطين, رام الله

حفاظها على الهوية والثقافة الفلسطينية، وهي في الساحة الأمامية لمواجهة التغول الاسرائيلي في المدينة ولكن هذا القطاع الحيوي والمهم ما زال يواجه العديد من التحديات التي تشكل خطر على استمرار عمله .

أبرز التحديات والصعوبات

- التحدي الاصعب هو استمرار العمل في القدس وفقا للمصلحة الفلسطينية، والسلطات الاسرائيلية تشدد القيود على المؤسسات حيث قامت باغلاق العشرات منها وتحظر العمل والنشاطات في مجالات مختلفة بالاضافة الى الاقتحامات ومحاولة تقييد عملها في مدينة القدس.
- إعتماد المؤسسات الاهلية على التمويل الخارجي، مما ادى الى ظهور مؤسسات للتمويل، معظمها ناقل للبرامج الغريبة والبعيدة عن احتياجات المجتمع الفلسطيني، مما خلق فجوة كبيرة ما بين المجتمع والمؤسسات الاهلية ونشوء عدم ثقة وتشكيك بمصداقية المؤسسات وتحول العمل الأهلي جزئيا إلى سوق مزايدات وترويج وشراء برامج على حساب قيم العمل الاهلي والوطني واحتياجات الناس الحقيقية.
- التدخلات التمويلية السياسية من قبل المانحين، وتدجين الاحتياجات المجتمعية لبرامجها وأهدافها، مما جعل المؤسسات الاهلية جسماً بيروقراطياً محكوماً بتعليماتها، مما اوجد طبقة من المتنفذين اصحاب ايدلوجيات الانجزة وكتبة المشاريع حاملي ثقافة مجتمعية جديدة متعالية عن العمل الجاهيري.
- الامتداد الفئوي والفصائلي الى المؤسسات وبالتالي أثر ذلك على الحوكمة، وطريقة اتخاذ القرار، وصعوبة التنسيق بين المؤسسات والترهل الإداري، وجمود الهياكل الإدارية، وشق المؤسسات ونسخ مؤسسات شبيهة للمنافسة.

وضع المؤسسات الاهلية الفلسطينية في القدس لا يختلف كثيرا عن باقي القطاعات فهو يعاني من قلة الموارد ومضايقات الاحتلال ولكن برأي الاصعب هو الترهل والتكلس الداخلي الذي يجعل هذا القطاع مبعثر وضعيف ويستجدي الدعم والتمويل مقابل التنازل عن القيم الذي قام عليها هذا القطاع الأهلي.

بلدية القدس من تقديم الخدمات الى إستعمار القدس

بلدية القدس بالتعاون مع بقية الوزارات، وباسم وزارة القدس والتراث، وتخصيص بلدية القدس بميزانيات وزارية حكومية، مما جعلها من البلديات التي تشكل الوعاء والاداة التنفيذية لسياسة الحكومة الاسرائيلية الاستيطانية في القدس، فأصبحت الرمح المتقدم في تغيير الهوية السياسية للمدينة، بامتلاكها أدوات وقوة قانونية في عقاب السكان خاصة في المجال التنظيمي وحق السكن، وكذلك قدرتها على التخطيط فيما يتعلق باقامة المستوطنات ومصادرة الاملاك الفلسطينية وهدم المنازل وتطبيق نظام عنصري لمنفعة الاغلبية اليهودية.

منذُ عام 2014 وعلى اثر الهبات الجماهيرية المتتالية في القدس، واستشهاد عشرات الفلسطينيين، واعتقال المئات، وفشل اسرائيل في وضع البوابات الالكترونية على ابواب المسجد الأقصى، وفتح مبنى

بيت الرحمة، مما ادى حدوث تحول في السياسة الاسرائيلية في القدس وخاصة في فترة رئيس البلدية الليكودي اليميني نير بركات(2008-2018):

*سياسة الاقصاء والطرد الناعم:- والتي توافقت مع قرار الحكومة الاسرائيلية في "خطة تعزيز الامن الشخصي والتطوير الاقتصادي-الاجتماعي في القدس لصالح عموم سكانها"[10]، والتي هدفت بشكل كبير الى تعزيز القمع والبطش بالفلسطينيين تصل الى حد القبضة الحديدية للتعامل مع الهبات الجماهيرية المتواصلة في القدس توازيا مع تعزيز الاستيطان وهدم البيوت وزيادة قوات الامن بالالاف.

*سياسة الاحتواء وتقديم التسهيلات:- وجاءت على اثر قرار الرئيس الامريكي ترامب بالاعتراف في القدس عاصمة اسرائيل في نهاية عام 2017 والتي احدثت تغيير كبير في التوجهات الحكومية في القدس واعلان "خطة متعددة السنوات ابتغاء تقليص الفجوات الاجتماعية-الاقتصادية والتطوير الاقتصادي في شرقي القدس "[11]، حيث تم رصد ميزانية مقدارها نحو ملياري شيكل لعدة سنوات، وبذلك توجهات اسرائيل الاستراتيجية في القدس توافقت مع مخطط 2050 الذي يرى القدس"وجهة سياحية متقدمة تكنولوجيا ذات أغلبية يهودية تقطنها اقلية فلسطينية"والتي يقوم على تنفيذها حاليا رئيس البلدية المتدين موشية ليون(2018).

المؤسسات الاسرائيلية وتطبيع الاحياء الفلسطينية

دولة الاحتلال بحاجة الى تطوير ادواتها طول الوقت للوصول الى أهدافها، خاصة ما يتعلق بمدينة القدس، وفرض هيمنتها المطلقة عليها، ومع التطورات السياسية الاخيرة التي تعمل كلها لمصلحتها رصدت ملايين الشواكل لاسرلة وتهويد مدينة القدس، تُعتبر المراكز الجماهيرية احدى ادوات بلدية القدس في الخاصرة الفلسطينية بسبب تواجدها داخل الاحياء الفلسطينية، ويعمل فيها فلسطينيين من السكان، وبالتالي تم توسيع صلاحيتها الخدماتية كبوابة للاتصال مع البلدية في الأمور الخدماتية والتنظيمية، وتقديم الشكاوي بالإضافة إلى نشاطاتها داخل المدارس التابعة للبلدية ،ونشاطات ثقافية، ولقاءات مع الجانب الاسرائيلي لتعمل كبلدية مصغرة بين السكان، بالاضافة الى النشاطات الاغاثية والطواريء الموجودة في معظم الاحياء الفلسطينية، ويعمل فيها عشرات الفلسطينيين، وترافق ذلك مع تطوير الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع الشرطة، ومتابعة مئات الملفات الخاصة بالسكان، من العنف الى التسرب من المدارس، واحتواء المعتقلين الاحداث بالتعاون مع قسم السلوك في الشرطة، ولديهم العديد من البرامج الخاصة بالأسرة الفلسطينية.

واستفاد الاسرائيليون من تجنيد مئات العرب داخل فلسطين المحتلة 48 لتوسيع الشرطة الجماهيرية، والتي تعمل بشكل وثيق مع السكان من خلال المخاتير والمدارس والمؤسسات، لربط السكان بشكل كامل بالمؤسسة الإسرائيلية، وتتدخل الشرطة الجماهيرية في فض النزاعات بين السكان ولقاءات اجتماعية دورية مع ممثلي السكان.

---

[10] قرار الحكومة ال 33 ذو الرقم 1775_(29\6\2014)

[11] قرار الحكومة ال 34 ذو الرقم 3790(13\5\2018)

كذلك لم تغفل السلطات الاسرائيلية حاجة السكان الاقتصادية فادخلت مؤسسة ماطي القدس(مركز تطوير المبادرات والمصالح التجارية) حيث يقدم الصندوق تمويل للمشاريع الصغيرة، ويوفر قروض مالية بشروط ميسرة، بالإضافة إلى ورشات ودورات الاعمال ويعمل بسياسة ممنهجة بين القطاع التجاري في القدس.

تعمل هذه المؤسسات على العديد من البرامج والنشاطات، مثل الخدمة المدنية (بديل عن الخدمة في الجيش)، ويستهدف الشباب خاصة في قطاع التعليم، ويتم ربطهم مع المؤسسات الإسرائيلية، مع حوافز مادية وفرص عمل في البرنامج، وايضا برنامج (ميلا)[12] الذي يستهدف فئة الشباب الذين لديهم ملفات امنية، وتشرف عليه الشرطة الجماهيرية بالتعاون مع مدارس بلدية الاحتلال، بالاضافة الى العديد من البرامج التي تستهدف احتواء الشباب ودمجهم في التدريب المهني.

تعدد المرجعيات الوطنية وتهميش المؤسسات الوطنية

يمكن رصد التحولات الجارية في القدس على صعيد المرجعيات الوطنية واداء المؤسسات الوطنية المختلفة في سياق الوضع الفلسطيني العام منذ تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد توقيع اتفاق اوسلو عام 1992 وكل مجريات الاحداث بحقيقة الانقسام الفلسطيني وظهور سلطتين واحدة لفتح والثانية لحماس ووصول عملية السلام الى طريق مسدود، وتبدد الحل السياسي بفعل السطوة الإسرائيلية، والضعف الفلسطيني، بحيث اصبحت فلسطين كلها محتلة، وجهود لتصفية القضية الفلسطينية بشكل نهائي.

حافظت القدس حتى عام 2001 على مركزية العمل فيها، خاصة بوجود بيت الشرق وقيادة فيصل الحسيني، الذي شكل مرجعية فردية ومؤسساتية من القدس وللقدس ولكن بوفاته يوم 2001/5/31 [13] وإغلاق بيت الشرق في 2001/8/9 [14] من نفس العام وبداية الانتفاضة الثانية تم تدريجيا تغييب مركزية القدس في العمل الوطني وأيضا مبكرا كان هناك محاولات فلسطينية لاضعاف مركزية القدس من خلال انشاء وزارة شؤون القدس واستحداث منصب محافظ القدس.

ولكن في التحليل السياسي واجه العمل الوطني والمؤسساتي في القدس معضلتين رئيسيتين رسمت حدود العمل السياسي والمؤسساتي في القدس:

أولا: فلسطينيا

- بتوقيع اتفاق أوسلو عمليا تنازل الفلسطينيين عن العمل في القدس وان كان رسميا وذلك بموافقتهم على تأجيل المفاوضات حول موضوع القدس الى المرحلة النهائية.
- المستوى الرسمي الفلسطيني لا يوجد لديه الارادة السياسية بالعمل في القدس بسبب الاتفاقيات مع إسرائيل وايضا تعقيدات العمل في القدس وعدم القدرة على توفير الميزانيات المطلوبة لهذا العمل.

---

12 صفحة مهند الصباح, https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=10156706527676027&id=638026026

13 وفي في الكويت حيث كان يقوم بمحادثات لإنهاء الخصومة بين السلطة الفلسطينية والحكومة الكويتية، الخصومة التي تلت احتلال العراق للكويت.

14 أغلق بيت الشرق رئيس الحكومة الإسرائيلي اريئيل شارون وحتى ألان يمدد الإغلاق كل 6 أشهر.

- انعكاس الحالة السياسية الفلسطينية في الضفة وغزة على العمل في القدس وخاصة العمل الفئوي والفصائلي والصراعات الداخلية والمنافسة على الامتيازات والمناصب والسيطرة وشراء الذمم وتجنيد الاعضاء لاظهار القوة السياسية.

أعتقد ان هذه الاسباب الرئيسية والتي تجسدت على الارض من خلال وجود مجموعة من المؤسسات الرسمية، مثل وزارة شؤون القدس، ومحافظة القدس والمؤتمر الشعبي، واللجنة العليا ومسؤول ملف القدس في اللجنة التنفيذية ووحدة القدس في ديوان الرئاسة، وكلها لها طابعها الفئوي وتداخل الصلاحيات وعدم وجود خطط للقدس وايضا انعدام الميزانيات للعمل في القدس، والتنافس فيما بينها ويقتصر عملها في اغلب الاحيان على دور المراسل بين المواطن والمسئولين في رام الله.

أما هيئة العمل الوطني والأهلي في القدس التي تشكلت عام 2011 ، والمكونة من القوى الوطنية والإسلامية والمؤسسات الأهلية في القدس، وعدد من الشخصيات المقدسية المستقلة، باعتبادها جسم وطني ائتلافي تشاركي لمتابعة الهموم الوطنية في القدس وتعمل للحفاظ على الوجود الوطني في القدس كانت عُرضة أيضا لمتلازمة المعضلات الفلسطينية، فيما يتعلق بالعمل الحزبي والفئوي وتداخل الأجسام المختلفة الرسمية وغير الرسمية ومحاربة البعض لها جعلها ضعيفة وغير منتظمة ولكن بقيت مستمرة.

ثانيا: اسرائيليا

لم يخف الاسرائيليون مطلقا اهدافهم في القدس، ولم تتوقف ابدا من العمل على تحقيقها حتى اثناء المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، ولم تهتم بموقف المؤسسات والدول الاخرى في موضوع الصراع على القدس، وتعاملت مع المدينة منذ احتلال القسم الثاني في عام 67 على انها عاصمتها الموحدة.

كما وظفت اتفاق اوسلوا لمواصلة تحقيق اهدافها في القدس، من خلال مجموعة إجراءات، مثل اغلاق المدينة وعزلها عن الضفة الغربية منذ عام 1992 وسن قوانين في الكنيست[1615] لمنع عمل السلطة في القدس واغلاق المؤسسات السيادية في القدس، مثل بيت الشرق والغرفة التجارية والمجلس الاعلى للسياحة والعشرات من المؤسسات[17] التي تم إغلاقها بدواعي مختلفة من وزير الامن الداخلي وما زالت هذه العملية جارية حتى هذه اللحظة.

- لا يسمح بأي عمل فلسطيني رسمي في القدس وتقوم حاليا بمنع الانشطة الرسمية للمحافظة ووزارة شؤون القدس واللجنة التنفيذية وتلاحق العاملين في الاجهزة الامنية الفلسطينية.
- أغلقت اسرائيل عشرات المؤسسات الاهلية الوطنية الفلسطينية وما زالت مستمرة في هذا النشاط وذلك بهدف تقليص العمل الفلسطيني في القدس وربط خدمات السكان بالمؤسسة الاسرائيلية وخاصة في مجال التعليم والثقافة والخدمات.

---

15 قانون اتفاق الوسط بشأن الضفة الغربية والقطاع تحديد النشاطات 1994.
16اقر الكنيست الإسرائيلي يوم الأربعاء الموافق 15.6.2016 ، قانون مكافحة الإرهاب 2016 نهائيا.
17 الجعبري,مازن,والبحر, وفاء.(2013).الانتهاكات الإسرائيلية المرتكبة بحق المؤسسات المقدسية واغرق بيت الشرق.القدس:جمعية الدراسات العربية.

- وقف ومنع النشاطات الفلسطينية الرمزية الوطنية او المجتمعية وهذا تطور في الاجراءات الاسرائيلية بمنع النشاطات الرياضية والثقافية وحتى الاجتماعية لتفكيك البنية الثقافية والاجتماعية الفلسطينية وبالتالي تقوية الاسرلة والتطبيع الاسرائيلي داخل المجتمع الفلسطيتني.

وبالتالي الجهد الفلسطيني والوطني يتبدد في المدينة سواءا الرسمي او الشعبي، وعلى صعيد المؤسسات غالبيتها هجر المدينة، والجزء الاخر يصارع الوجود، وبعضها يعمل بفعل الموافقة على طلب المانحين بتجريم النضال الفلسطيني، وبعضها الاخر يستفيد من الدعم الإسرائيلي وتعمل بثبات لتحويل الهوية السياسية للقدس الى يهودية وعاصمة موحدة لدولة الاحتلال.

الخلاصة

في تقرير مراقب الدولة 2019[18] ذكر ان المواطنين العرب لديهم نزعتان"الرغبة في الانخراط الاقتصادي في اسرائيل، ومشاعر العداء وعدم الانتماء" وهذا لخص رؤية اسرائيل للمشكلة والحل مع الفلسطينيين في القدس، ان تحسين الاوضاع الاقتصادية والخدمات والمساواة سيؤدي الى تعزيز الامن القومي لدولة إسرائيل وبالتالي دمج السكان في مفاصل الدولة تدريجيا والذي سيؤدي حسب ادعائهم الى التقليل من العداء لدولة الاحتلال بين السكان.

إن سياسة Win-Win المتبعة في القدس منذ عدة سنوات يجب النظر اليها بالاطلاع على قضايا حيوية اخرى وردت في نفس التقرير السابق(22000 فلسطيني يحملون الجنسية الاسرائيلية ونحو 3000 هم سكان مؤقتون من اصحاب لم الشمل) خلال شهر تشرين الثاني 2017(تم تقديم 3000 طلب للحصول على المواطنة منها 640 طلب قدم في عام 2014).

ما تم الاشاره اليه بعض الارقام الرسمية والتي عادة لا نستطيع الحصول عليها ولكن هذا كان عام 2017 فماذا بعد الاعتراف الامريكي بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، لا يوجد لدينا مصادر للمعلومات ولكن بناءا على ما ورد اعلاه هناك الاف الطلبات للحصول على الجنسية الاسرائيلية.

لقد تفاجأنا عند التحضير للدراسة من عدد النقابات العمالية الاسرائيلية العاملة بين الفلسطينين في القدس، والتي يوجد فيها الاف الاعضاء الفلسطينيين، نقابة العمال **معاً**(جمعية نقابية اسرائيلية تهتم بحقوق العمال في دولة الاحتلال ولديها عدة مكاتب في الناصرة والقدس)[19] لديها عدد الاعضاء المشاركين من القدس 1555 عضو، بالإضافة إلى المئات الأعضاء في الهستدروت ونقابات المعلمين وغيره الذي يشير الى تزايد نسبة الاندماج عند الفلسطينيين القدس.

---

[18] شبيرا,يوسف(2019,حزيران). تقرير مراقب الدولة عن القدس.

[19] خلال مقابلة رانية صالح مسؤولة التنسيق الميداني 9\10\2018

إن استقبال رئيس بلدية القدس وضباط الجبهة الداخلية خلال جائحة كورونا في بلدة الثوري من قبل المركز الجماهيري وبشكل ملفت والطريقة التي يستقبل فيها السكان المساعدات من بلدية الاحتلال، والترحيب بتدخلات الشرطة الجماهيرية، والانتشار الواسع لمؤسسات التعليم الاسرائيلية في القدس وتفضيل الدراسة فيها من قبل العائلات الفلسطينية يضاف الى الحقائق والاشارات الاخرى ان الكثير من الأمور تتغير ويجب أن نخرج رؤوسنا من الرمال للتفكير ووضع الردود المناسبة لها.

أعتقد اننا في مرحلة الاندماج اي في الوقت الذي نحافظ فيه على هويتنا الثقافية والقومية نسعى بنفس الوقت للتفاعل والاستفادة من المجتمع الاخر المسيطر والمهيمن، وعمليات الاسرلة المفروضة على السكان ما زالت تواجه بالموقف الصلب لتمسكنا بهويتنا وقضيتنا وهذا الذي يدفع المقدسيين للاستمرار في التصدي والمقاومة الجماهيرية لتهويد المدينة ولكن هذا لا يتناقض مطلقا مع الاندماج حسب نظرية المثاقفة لجون بيري، عدم وجود نموذج فلسطيني عام يمكن الاعتماد عليه في التصدي والصمود ستستمر عملية الاسرلة والاندماج للتكيف مع الواقع الحالي ولكن اذا خسرنا الموقف من قيمنا وهويتنا فسوف ندخل مرحلة التماهي وهي الاخطر على مستقبلنا كشعب له هويته القومية والثقافية والحضارية المختلفة.

ان المؤسسات الفلسطينية في القدس تشهد مرحلة تحول ستتحول فيها الى اجسام ضعيفة أو هامشية أو فانتازيا أو تعمل بالأجر عند الممولين، إن قبول بعض المؤسسات الفلسطينية بالشروط السياسية للمانحين وخاصة الاتحاد الاوروبي ودول اخرى بالاضافة الى قيام عدد من المؤسسات بنشاطات تطبيعية من اجل توفير التمويل يشكل اقسى ضربة للعمل الاهلي في القدس وذلك بسبب ان قرارات الموافقة هي رضوخ للقبول بالمال مقابل المصلحة الوطنية وسيكون له تأثير كبير على هوية المؤسسات الفلسطينية ووجودها في القدس وسيكون مدخل للاندماج بسلطة وارادة وقوة المحتل.

السيناريوهات المستقبلية الاسواء في حالة استمرار الحقائق الحالية وخاصة انتقالنا للمطالبة بالحقوق والمساواة في الخدمات، وعدم التفريق بينها وبين مطالبة المحتل القيام بواجباته حسب القانون الدولي، وهناك نموذج الاحزاب الفلسطينية في الداخل الفلسطيني المطالبين بالمواطنة والمساواة وكأن أسرائيل دولة كل المواطنين وان الفلسطيني يستطيع الحصول على حقوقه من خلال المشاركة الديمقراطية والمواطنة دون الاخذ بعين الاعتبار الصراع التاريخي وطبيعة هذا الكيان الاستعماري، ونماذج المدن الفلسطينية في الداخل عكا وحيفا ويافا أقرب نموذج الى مسار القدس الشرقية في الوقت الحالي.

ان واقع المجتمع الفلسطيني في القدس الذي لا يوجد فيه مكان لاستراتيجية المقاومة ضمن المعطيات السياسية الحالية، ولكن ما زال يحتفظ بطاقات تؤهله للقيام بردات افعال وهبات متتالية غير منتظمة سوف يكون معرض اكثر حسب المؤشرات والمغيرات لبداية مرحلة الاندماج القصري والطوعي، واننا في منعطف اذا ما تجاوزناه لا يمكن العودة الى الوراء.